والامر بغير اللام كما عرفت من قبل او وقع غير حال مركب تركيباً اسنادياً او غير مركب مع عامله والمضاف
اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي ليس بمبني مثاله الف با تا ثا وزيد عمرو وبكر خالد و
الاصوات التي لا تركيب معها فان قيل فاي حد يدخل نحو غاق صوت الغراب ليس فيه مناسبة
مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل المراد غير مركب حقيقة او حكماً باعتبار قصد المشاكلة
المبني الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اي خاصة المبني ان لا يختلف
آخره اي لا يختلف هيئة آخر الاسم او صفة آخر المبني لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق
عنى النفي او المنفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بعلة لاختلاف
العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتاً ويفسد المعنى
الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب وثبوت اختلاف
الآخر لا بعامل في المبني جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت اي
لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى النفي ايضاً فلا يرد توجه النفي
الى القيد والقابه اي القاب حركات اواخر البناء وسكونها والكوفيون يطلقون القاب
الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب لان الاعراب
ما به الاختلاف وكل من الرفع واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات
والسكون وكل من الضم واخواته ليس نوعاً منه بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون
فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل بناء كما في انواع الاعراب ضم سمي الضم ضماً
لحصوله بضم الشفتين وفتح سمي فتحاً لانفتاح الفم في التلفظ به وكسر سمي لانكسار
الشفة السفلى في التلفظ ووقف سمي وقفاً لتوقف النفس فيه عن الجري وهي سبعة ابواب
وفيه بحث لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل هي ثمانية ابواب
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات
لانها اسماء موصولة وانما جمع لاختلاف انواعه والكنايات لفظ مبهم لان يعبر بها

عن عددهم معلوم وحديث معلوم واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال
وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نحو نخ ونحوه صوت
لا اسم صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبنية
والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع
فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميع
الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها المضمر بني المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجها الى المكنى
عنه ما وضع اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب ويرد لفظ المتكلم والمخاطب والجواب ان المراد اسم
مبني وضع على وجه الحكاية لهما او ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة او ما وضع
لهما مادة لفظاً المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة او ما وضع لمن هو في الحكاية عن
نفسه ولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم والمراد بالمتكلم
الاصطلاحي لا اللغوي ولفظ او لمنع الخلو دون الشك فلا اينا في التعريف ونحو امير المؤمنين
يامرك بكذا في قول الامير من يدا ابدا انا امرك وان كان مستعملاً للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج
من الحد بقيد الوضع او غايب تقدم ذكره احترز به عن اسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا بهذا
الشرط واحترز به ايضاً عن لفظ الغايب فانه موضوع لغايب مطلقاً لا مقيداً بالتقدم وهذا
تقسيم للغايب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظاً او معنى او حكماً على ان يراد الوضع
على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه انه يحكم وكذا موضوع للغايب على
وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في
الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيباً كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم
لفظاً حقيقياً نحو ضرب زيد غلامه او تقديراً نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل
تقديراً وفيه انه داب الماء لو جعل التقدير قسيماً للفظ لا قسماً له او معنى بان تقدم ما
تضمن الموعود اليه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المتضمن اعدلوا انا واودل عليه

Copyright © King Saud University